REVUE EGYPTIENNE
DES ÉTUDES HISTORIQUES

الهيئة المصرية العامة للكتاب
رئيس مجلس الإدارة
د. هيثم الحاج علي

المجلة التَّاريخيَّة المصْريَّة

مجلةٌ عِلْمِيَّة مُحَكَّمَة تُصْدِرُها

الجمعية المصرية للدِّراسات التاريخية

حقوق الطبع محفوظة
للهيئة المصرية العامة للكتاب

الترقيم المطبوع	رقم الإيداع بدار الكتب
2401-1687	99/9440
الترقيم الألكتروني	الترقيم الدولي
3354-2735	977-5366-11-9

لنشر الأبحاث بالمجلة
يرجى الإرسال من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة
https://jejh.journals.ekb.eg

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

١٤٤٣هـ ـ ٢٠٢١م

قطعة ٤ بلوك ٧ ـ المنطقة التاسعة ـ شارع د. رؤوف عباس ـ مدينة نصر ـ القاهرة
تليفون : ٠١١٢٧٣٨١٩١٢ ـ ٢٤٧٢٨٢٩٤ ـ ٢٤٧٢٨٢٩٦ ـ فاكس : ٢٤٧٢٨٢٩٨
Email: Seehist1945@yahoo.com

الهيئة المصرية العامة للكتاب

المجلة التاريخية المصرية

REVUE EGYPTIENNE
DES ÉTUDES HISTORIQUES

تُصْدرهُا

الجمعية المصرية للدِّراسات التاريخية

المراسلات ـ الأستاذ الدكتور أيمن فؤاد سيد

رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية

eegyptian.historical2021@gmail.com

المجلد الخامس والخمسون

القاهرة

٢٠٢١م

هَيْئَة التَّحْرِير

أ.د. أيمن فؤاد سيد ـ رئيس التحرير
أ.د. أحمد زكريَّا الشَّلْق
أ.د. أحمد الشِّرْبِيني السَّيِّد
أ.د. جمال مُعَوَّض شَقْرَة
أ.د. خَلَف عبد العظيم الميري
د. محمَّد فوزي رَحِيل ـ سكرتير التحرير

الهَيْئَة الاسْتِشَارِيَّة الدَّوْلِيَّة للمَجَلَّة

أ. د. إبراهيم القَادِري بوتْشِيش (المَغْرِب)
أ. د. أحمد رَجَب محمد علي (مصر)
أ. د. إسْحَاق تاوَضْرُوس عِبِيد (مصر)
أ.د. أشْرَف محمَّد مُؤْنِس (مصر)
أ. د. تُرْكِي بن فَهْد آل سَعُود (السَّعُودِيَّة)
أ. د. جولييت رَسِّي (لُبْنَان)
أ. د. حسين سيِّد عبد الله مُراد (مصر)
أ. د. السَّيِّد فِلِيفِل (مصر)
أ. د. عاصِم أحمَّد الدِّسُوقي (مصر)
أ. د. عبد الكَرِيم مَدُون (المَغْرِب)
أ. د. عبد الله بن محمَّد المُنِيف (السَّعُودِيَّة)
أ. د. عَفَاف سَيِّد صَبْرَة (مصر)
أ. د. عَلَاء الدِّين عبد المُحْسِن شَاهِين (مصر)
أ. د. محمَّد م. الأُرْنَاؤوط (كوسوفو)
أ. د. محمَّد صَابِر عَرَب (مصر)
أ. د. محمَّد السَّيِّد عبد الغَنِي (مصر)
أ. د. محمَّد عِيسَى الحَرِيرِي (مصر)
أ. د. محمُود إسْماعِيل عبد الرَّازِق (مصر)
أ. د. مُنِيرَة شَابُوتُو رِمَادِي (تُونِس)
Prof. Dr. Sylvie DENOIX (France)
Prof. Dr. Albrecht FUESS (Germany)
Prof. Dr. Nicolas MICHEL (France)
Prof. Dr. Tetsuya OHTOSHI (Japan)
Prof. Dr. Michel TUCHSCHERER (France)

الإخراج الفني وتصميم الغلاف : محمد أشرف عبد المقصود

الآراء الواردة بهذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها
ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الجمعية أو الناشر

المحتـويات

الصفحة

طرق التخلص من المعارضين في العصر العباسي
شيماء أحمد السيد علي صالح ٧-٣٩

صَاعِدُ الأنْدَلُسِي ومنهجه في كتابه «طَبَقَات الأُمَم»
طارق أبو الوفا محمد ٤١-٩٢

صراع الغزنويين والسامانيين أثناء عملية تأسيس الدولة الغزنوية
Assoc. Prof. Dr. Izzetullah Zeki ٩٣-١٢٧

أثر ابن شحاذة اليمني القاهري المُقرئ في الحياة العلمية بمصر والحجاز
إبراهيم عبدالمنعم سلامة أبو العلا ١٢٩-١٧٢

العلَّامة أحمد بن العجمي الأزهريُّ ودوره في تمحيص آثار الأقدام
المنسوبة للنبيِّ ﷺ
أحمد عبدالعاطي حسن عمر الآثاريّ ١٧٣-٢١٠

الأهمية اللوجستية لمصادر المياه العذبة في سيناء أثناء الحرب العالمية الأولى
أماني صلاح الدين سليمان ٢١١-٢٤٨

الشيخ عبد العزيز الثعالبي والنخبة السياسية والفكرية في مصر
(١٩٢٤ - ١٩٣١م) «صحيفه الشورى نموذجًا»
أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس ٢٤٩-٢٨٨

موقف مصر من العراق بعد تكوين حلف بغداد ١٩٥٥-١٩٥٨م
(قراءة فى أرشيف الخارجية البريطانية)
أحمد عبد الدايم محمد حسين ٢٨٩-٣٤٩

الصفحة

حقوق مصر التاريخية في مياه النيل – دراسة وثائقية !
المُستشارة/ هايدي فاروق عبد الحميد ٣٥١-٣٨٥

القَاهِرَةُ في كِتَابَاتِ المُسْتَشْرِقِين
أيمن فؤاد سَيِّد ٣٨٧-٤٠٥

«التجار الفرنسيون في مصر في العصر العثماني»
حمادة جمال ناجي عرفان ٤٠٧-٤٢٥

أثر تطور وسائل النقل والمواصلات على شوارع القاهرة فى عهد أسرة محمد على
شيماء عبد الفتاح محمد الجرم ٤٢٧-٤٨٦

ضاحية مصر الجديدة أنموذج فريد للتنوع والتجانس الاجتماعي
علي عبد العزيز سليمان ٤٨٧-٥٠٨

Copper Extraction in the Timna mine. An Archaeological and Historical Study.
Mohamed Mahmoud Kacem 5-39

المجلة التاريخية المصرية ٥٥ (٢٠٢١) ٣٥١-٣٨٥

حقوق مصر التاريخية في مياه النيل – دراسة وثائقية !

المُستشارة / هايدي فاروق عبد الحميد

ملخص

محاضرة تاريخية ألقيت في الجمعية المصرية بتاريخ١٦يناير ٢٠١٦.

في تلك المحاضرة تحدثت أمام قامات المؤرخين المصريين عن محاور ومرتكزات عدة لتاريخي الحق المصري على مجرى نهر النيل وحيث:

نجد أننا أمام جولة تاريخية من أعالي النيل الأزرق.. مصر والحبشة: وهذه الجولة تأخذنا بدورها إلى أربعة محاور:

– بحيرة تانا. هيئتها وتاريخ نشأتها.

– حقوق مصر التاريخية علي مجري نهر النيل.. هل هو استحقاق الماضي؟ أم حق للمُستقبل!؟.

– حق مصر القانوني في مياه النيل– متي نشأ؟.. وكيف تأسس؟.

– الدور البريطاني في تحجيم المطامع الإيطالية والفرنسية في الوصول لمنابع النيل، وبالتالي تحكمها مع الحبشة في مُخصصات مصر المائية.

كما نجد أن المحاضرة قد تطرقت وبالوثائق لحقيقة حقوقنا المائية.. وحقوقنا الكنسية مع الحبشة.. كيف قامت؟.. وكيف ضاعت!؟: وقد شملت المحاضرة انفراد بعرض أصل قرار المجمع المُقدس الأرثوذكسي.. وهو وثيقة نادرة وغير مُتداولة صدرت عن المجمع المُقدس للكنيسة القبطية

الأرثوذكسية في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٧ ميلادية.

– وجاءت تأسيسًا علي رصيد الحق الكنسي المصري وقراراته في سنة ١٨٨١، وفي سنة ١٩٢٦، و٣١ مايو سنة ١٩٢٩ ميلادية.

ثم تطرقت المحاضرة للأحداث التي تَلَت توقيع إتفاق ١٩٠٢م الحدودي.. ومُمارسة مصر الفعلية لحقوقها علي مجري النهر:.. وماذا حدث من أمر ذلك الاتفاق الهام (١٩٠٢م) عقب توقيعه؟.

ومن محاور المحاضرة التاريخية كان: ويشمل أربعة محاور:

أولها – حقوق مصر في مياه النيل.

وثانيها – حقوق وإلتزامات الدُول المُشتركة في نهر دولي بصفة عامة.

وثالثها – حقوق مصر القانونية في مياه النيل.

ورابعها – النظرية العامة للإرتفاق الدولي وحق الارتفاق علي مجري نهر النيل.

Abstract

In the lecture:

I spoke in front of a great historians about several axes:,

-we find our self in front of historical tour of the Upper Blue Nile, Egypt and Abyssinia & takes us to four axes:

- Lake Tana: its appearance and the date of its establishment

- Egypt's historical rights over the course of the Nile River... Is it the entitlement of the past? Or a right for the future?

- Egypt's legal right over the course of the Nile river - when did it arise? how was it founded? And what are the documents of this rights ?

- the British role in curbing Italian and French ambitions in reaching the sources of the Nile, imposing them along with the waters in the allocations of Egypt.

And we found in some of the origins of the Holy Synod, and our ecclesiastical rights what do they look like?...

This rare document is located on 31 pages, in the Egyptian and Amharic languages,

Then what followed the signing of the 1902 border agreement... and Egypt's actual exercise of its rights over the course of the river.

*
* *

استحقاق الماضي...حق للمستقبل

كثيرًا ما تحدث الخبراء والساسة حول حق مصر «التاريخى» فى مياه النيل، تأسيسًا على ما تواتر لديهم من وجود ما سُمى باتفاقى عامى ١٩٢٩، و١٩٥٩، ولأن للتاريخ فى أعناقنا ذممًا لابد أن نؤديها، وإذا كان الاعتدال ميزة السياسى، فهو من باب أولى نهج للمؤرخ، لأن روح التاريخ والأسلوب العلمى والموضوعى يجب أن يهيمنا على أقلام المؤرخين وأفواههم، لكى يستطيع المؤرخ أن يسيطر على ما يسرده بموضوعيته وتوثيقه وفق مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، وهو المبدأ الذى تأسس عليه الاتحاد الأفريقى، وقامت عليه دول القارة السمراء، فإن أزلية الحدود السياسية ترد على اتفاق عنتيبى، وهزلية الخروج عن هذا الإطار تقضى بألا حجية لكل ما يصدر عن دول المنبع التى منحتها مصر الأرض نظير الماء، وهذه الاتفاقات الحدودية ترد على المزايدين على حق دول المصب فى مياه النهر.

كانت بداية الحصول على اتفاق الحدود الذى وثق لحق مصر في الارتفاق على مجرى نهر النيل من المنبع إلى المصب، عندما وجدنا منذ ما يقرب من عشرة أعوام، أطلسًا يحمل اسم «أطلس خرط الدنيا»، وهو الأطلس الذى كان مقررًا على المرحلة الثانوية فى المدارس المصرية عام ١٩١٣، والصادر عن مصلحة عموم المساحة المصرية عام ١٩١١.

إذ ورد فى صفحته الخامسة فى خارطة السودان الحد المصرى الإنجليزى، عند حد السودان الشرقى مع الحبشة جملة تقول إن هذا الحد السياسى الذى انبنى عليه اتفاق المياه تحدد بموجب اتفاق ١٥ مايو عام ١٩٠٢، وبالرجوع إلى الوثائق الخاصة بالجمعية الملكية المصرية للدراسات التاريخية، وجدنا مقتنيات تحدثت عن ظهور دولة كبرى فى وادى النيل فى العشرينيات من القرن التاسع عشر، تضم مصر والسودان، وتمتد بحدودها من البحر الأبيض المتوسط شمالا، إلى أعالى النيل جنوبا، لتحد هذه الدولة الكبرى الحبشة فى حدود مشتركة.

«حق مصر القانوني في مياه النيل – متي نشأ؟.. وكيف تأسس؟.. والدور البريطاني في تحجيم المطامع الإيطالية والألمانية في الوصول لمنابع النيل وبالتالي تحكمهما مع الحبشة في مُخصصات مصر المائية».

حينما اتسعت الدولة المصرية حتى أحاطت بالممتلكات الحبشية الوليدة، لم تنظر الحبشة بعين الارتياح لما تقوم به مصر من تأمين لحدودها وتعزيز لقواتها، تدعيمًا لحركة الإصلاح والعمران التى بدأت فى حقبة محمد على باشا، وتمكينًا لمصر من إدارة شؤونها على أسس إدارية سليمة، وعودًا لما وثقت له المصادر التاريخية من حجم الرقعة المصرية والسودانية أيضًا.

هذه المخاوف تزايدت بعد أن أشاعت الصحف الأوروبية آنذاك عزم محمد على باشا حاكم مصر فى هذا التوقيت، ضم الحبشة لممتلكاته، وهى المخاوف التى استمرت إلى ما بعد توقيع معاهدة لندن سنة ١٨٤٠م، وصدور فرمان سنة ١٨٤١م».

ووفقا للوثائق فلقد حاولت الحكومة المصرية فى عهد محمد التوصل إلى إتفاق مع الحبشة بشأن الحدود، دونت جدوى.. أما فى عهد الخديوي إسماعيل فقد حاولت أن تؤمن حدودها الجنوبية من ناحية الحبشة بوسيلتين:

الأولى:عن طريق تحصين الحدود وإيجاد عدد كاف من الجنود بها، بحيث تصبح مهاجمة الحدود المصرية من الأمور الصعبة التى تكبد المعتدى ثمنًا باهظًا، أما الوسيلة الثانية: فإنها تتمثل فى استمالة أكبر عدد من القبائل على حدود الحبشة وتشجيعها على اللجوء إلى الممتلكات المصرية، والتمتع بالحماية، مع منحها الامتيازات التى تُرّغبها فى البقاء تحت طاعة الحكومة المصرية

ورغم الأخذ بهاتين الطريقتين، فقد أخفقت مصر فى تحقيق ما تصبو إليه، لأن تحصين الحدود المصرية- الحبشية كان يستلزم استخدام عدد كبير من الضباط والجنود».

واستمر الوضع هكذا إلى أن أبدى ملك الحبشة الملك «ثيودورس» (Theodorus) رغبة فى إقامة سفارتين ببلاده إحداهما إنجليزية، والأخرى فرنسية، وقتها رفضت الدولتان تلبية رغبته مما أثار غضبه، وقام بالقبض على الرعايا الأوربيين المقيمين فى الحبشة وأودعهم السجن، وكان من بينهم القنصل الإنجليزى «كاميرون» (D.

(CAMERON) ونتيجة لذلك لجأت إنجلترا إلى وإلى مصر الخديوي إسماعيل لاستخدام نفوذه فى التوسط لإقناع الملك الحبشى بالعدول عن موقفه، فأرسل الخديوي كتابًا بتاريخ أكتوبر ١٨٦٧م (المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى دفتر عابدين ٢٤ من الجناب العالى إلى إمبراطور الحبشة، وثيقة رقم ٤٦٤ فى ٢ جماد آخر سنة ١٢٨٤ هجريًا، أكتوبر ١٨٦٧م)، ينصحه فيه بإطلاق سراح الرعايا الأوربيين حقنا للدماء، ويحذره فى نهايته مما قام به، ويهدده بأنه إذا لم يطلق سراح المعتقلين بالحُسنى فستسلط عليه الحكومة الإنجليزية جنودًا لا طاقة له بهم، وفق الخطاب، وسيمر هؤلاء الجنود من الأراضى المصرية، وأنه (أى إسماعيل) لن يستطيع الوقوف فى طريقها.

ورغم أن الخديوي لم يكن يريد التورط فى مساعدة الحملة الإنجليزية، إلا أنه كان مضطرا إلى ذلك لعدة عوامل تتلخص فى الاستجابة لأمر الباب العالى (المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى دفتر ٢٤ عابدين من الجناب العالى إلى الباب العالى، وثيقة رقم ٤٤٤ فى ٢ جماد آخر سنة ١٢٨٤ هجريًا). وإرضاءا منه للحكومة الإنجليزية، إضافة إلى العمل على هزيمة الحبشة إنتقامًا منها لكثرة إغاراتها على حدود مصر الجنوبية حتى أن «موسى حمدى» باشا، حكمدار السودان آنذاك، اقترح على الخديوي إسماعيل إخلاء القرى الواقعة على الحدود المصرية – الحبشية حتى تبقى الحدود بعيدة عن بعضها مسافة تقرب من السبعة أيام للوصول إليها، وتصبح هذه المنطقة مجردة من العمران وخالية من المؤن (المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى محفظة ٥٩، معية تركى، من موسى حمدى حكمدار السودان إلى صاحب السعادة المهردار، وثيقة رقم ٣٥٥ فى ٢٨ رجب سنة ١٢٧٩ هجري، يناير سنة ١٨٦٣م).

وعندما أيقنت الحكومة الإنجليزية أن تلك الأزمة لن تحل إلا باستخدام القوة، ويئست من الوصول إلى حل ودى، كلفت حكومة الهند بتجهيز جيش كبير تحت قيادة الجنرال روبرت «نابيير» (ROBERT NAPIER) فى نوفمبر ١٨٦٧م، كان قوامه ١٤ ألفًا ٦٨٣ جنديا، يتبعه ٢٨ ألفًا ١٦٠ من الخدمة، بالإضافة إلى ٣٦ ألفًا ٩٣٠ من حيوانات النقل والخيل، و٤٤ فيلًا، ونزلت تلك الحملة بميناء زولا، على ساحل البحر الأحمر.

صمويل بيكر

وقتها أصدر الخديوي إسماعيل أمره إلى «عبد القادر» باشا، محافظ «مصوع» بإمداد الجيش الإنجليزى بكل ما يحتاج إليه وعلى الرغم من انتهاء الحملة لصالح إنجلترا، إلا أنها أضرت بمصالح مصر ضررا بالغًا، حيث حركت عوامل العداوة والبغضاء التى يكنها ملك الحبشة الجديد يوحنا تجاه مصر، فى حين لم تعترف إنجلترا بما أسدته مصر لها، ولهذه الاعتبارات أرسلت بعثة السير صامويل بيكر إلى أعالى النيل أوائل عام ١٨٦٩م.

هنا أختار الخديوي اسماعيل لقيادة تلك العملية شخصا غير مصري وهو«صمويل بيكر» البريطاني، حيث لم يكن من المفروض أن تخضع عملية كهذه لرجل غير مصري، وخاصة أن المطامع البريطانية في إفريقيا لم تكن خافية عن الأبصار بعد محاولاتها المتعددة للتدخل في شؤون مصر، ولكن مع ذلك اختار الخديوي «صمويل بيكر» إرضاءا منه لبريطانيا التي ساندته في موقفه إزاء طلبات «ديليسبس» وإدعاءاته، كما أنها عاونته لدى الباب العالي في الحصول على فرمان عام ١٨٦٦م الخاص بانتقال العرش إلى أكبر أبنائه، وفي فرمان عام ١٨٦٧م أيضا الخاص بمنحه لقب خديوي، ولكن وإحقاقا منا للحق فإنه وفقا لوثائق ومذكرات الخديوي إسماعيل فإن من الاسباب الاخرى التي دعت بالخديوي لمثل هذا الاختيار باعتبار صمويل بيكر من الرواد الأوائل القلائل الذين وصلوا إلى منابع النيل في عام ١٨٦٣م،وتعرفوا على أحوالها وأحوال شعوبها وهو ما دونته بدقة (وثائق عابدين عربي – دفتر ٥٧٣ صادر المعية السنية ص ٢١٧ تحت رقم ٥٦ من الجناب العالي إلى ناظر الداخلية في ٤ صفر ١٢٨٦ الموافق ١٦ مايو سنة ١٨٦٩م).

وتمت حركة التوسع فى شرق أفريقيا وعلى طول ساحلى البحر الأحمر وأفريقيا الشرقى، وأسندت لـ«غوردون» باشا حكمدارية مديرية «خط الاستواء» ثم حكمدارية عموم السودان.

وإن كانت مسألة تعيين «غوردون» تحديدا قد تمت بضغط من الأخير مارسه على الإدارة في مصر وهو ما عكسته بوضوح الوثيقة الواردة (في دفتر ٥٠ – عابدين – وارد تلغرافات ص ٣٤ رقم ١٩ بتاريخ ١٠ يوليو ١٨٧٨ الموافق ١٠ رجب ١٢٩٥ هجري – صورة التلغراف العربي الشفرة الوارد من غوردون إلى خيري باشا بالجيزة) والذي جاء فيه:

(حيث أن بالنظر لما هو معلوم لنا من أحوال جهات دارفور وخط الاستواء وبحر الغزال زشكا والرول باذلين جهدنا فيما يؤدي لإزالة وقوع الحوادث والمحاربات بتلك الجهات وحصول الأمن والهدوء بهم فلمساعدتنا على الحصول على المرغوب نرجو الترخيص لنا من طرف الأعتاب السنية في رفت وتعيين من نرى لزوم رفتهم وتعيينهم من مديريون ومأمورين هذه الجهات ويكون هذا الترخيص قاصر على مدة سنة واحدة

غوردون باشا

كما وإذا نظرنا لزوم تعيين أحد من الأوربيون بالجهات المذكورة نجري تعيينه لأنه مع وجودهم بأحد الجهات المذكورة لا يمكن حصول محاربات ولا تعديات من أحد فالأمل بعد عرض ما ذكر على المسامع الزكية كلما وافق يصدر الأمر عنه أفندم).

ورغم «الضجة الكبيرة» التى أثارتها بعثة «بيكر» فإنها لم تنجح فى مهمتها سوى فى إقامة بعض «النقاط العسكرية» على طول الطريق الذى سلكته نحو الجنوب، منها

محطة «التوفيقية» عند ملتقى نهر السوباط بالنيل الأبيض، ومحطة «غوندكورو»، ومحطة «الإبراهيمية»، ومحطة «فويرا»، ومحطة «ماسنجى»، إلا أن هذه الحملة زادت من التوتر بين مصر والحبشة.

وتشير وثائقنا إلى ما يؤكد أن مصر استغلت فرصة انشغال الملك يوحنا فى قتال بعض قبائل «القالا» وحشدت قوة حربية قوامها ١٥٠٠ رجل سنة ١٨٧٤م تحت قيادة «منسنجر» لاسترداد إقليم «سنهت» أو «بوغوص» الذى كان تابعًا لها من قبل، تنفيذًا لمشروع ربط ميناء «مصوع بخط حديدى مع كسلا على النيل»، وقام «منسنجر» ببناء قلعة حصينة فى بلدة «قرن» عاصمة الإقليم، وفى نفس الوقت اشترى مقاطعة «آيلت» التى تقع بين منطقة «الحماسين» و«مصوع» من حاكمها، مما أثار الملك «يوحنا» الذى هاجم الحدود المصرية مرات متكررة.

ووفقا للوثائق فقد رأت مصر فى ذلك الوقت الدخول فى مفاوضات مع «يوحنا» لفض نزاعها معه بـ«الطرق الودية»، فأرسلت الأميرالاى «يوسف مسرور» لهذا الغرض إلا أن الضابط «كركمان» المستشار الخاص للملك «يوحنا» عمل على إحباط توصل الطرفين إلى اتفاق بالطرق السلمية.

وعلى الرغم من ميول الملك يوحنا إلى الصلح مع مصر أثناء غياب «كركمان» فى رحلته إلى أوروبا، إلا أنه قطع محادثاته فجأة بسبب الأنباء التى وردت إليه من «كركمان» حول تأييد الدول الأوروبية للحبشة فى نزاعها ضد مصر، ما أدى إلى فشل المفاوضات وبدأ الملك فى شن الغارات المتعاقبة على حدود مصر لنهب القرى وقتل الرجال وسبى النساء والأطفال.

لم تجد الحكومة المصرية بدًا من اللجوء للقوة لصد غارات الأحباش، وأصر الخديوي إسماعيل على تسيير حملة حربية قوامها ٤ آلاف جندى إلى الحبشة، فى حين كان الجيش الحبشى قوامه ١٤ ألفا و٦٨٣ جنديا، وذلك بإيعاز من منسنجر الذى ذكر المؤرخ «فون تورنيزن» (VON) THURNEYSSE أنه كان متزوجًا من سيدة حبشية من

إقليم بوغوص، وكان لوالديها دخل كبير فى السياسة التى اتبعها منسنجر عقب ضم تلك البلاد إلى الممتلكات المصرية (المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى دفتر٢٢٢٥ عابدين مذكرة خاصة من الجناب الخديو إلى الصدر الأعظم رشدى باشا، وثيقة رقم ٤٢٠ فى ١٢ محرم سنة ١٢٩٠ هجرية ١٢ مارس سنة ١٨٧٣م).

من هنا تعددت المعارك بين الطرفين، ومنها «أرندروب» (ARENDRUPP)، ثم معركة جندت، وكان الفشل من نصيب المصريين وأصبح مركز الخديو إسماعيل حرجًا، وكان لزامًا عليه إعداد حملة جديدة لمحو عار الهزيمة، فكانت حملة «أوسا» التى تعتبر الطرف الثانى للكماشة، التى كان طرفها الأول حملة أرندروب، حيث تم إعداد الحملتين فى وقت واحد على أن تهاجم حملة أرندروب الحبشة من الشمال، متخذة من مصوع نقطة ارتكاز لها، أما الأخرى فتزحف عليها من الجنوب عن طريق ميناء تاجورة على خليج عدن.

الوثائق تؤكد أن الهدف الرئيسى من هذه الحملة كان عقد اتفاق بشأن الحدود والمياه مع الملك منليك الثانى، ملك شوا آنذاك، استجابة للرغبة التى أبداها من قبل (جريدة الوقائع المصرية، العدد رقم ٦٣٧ فى ١٨ ذى القعدة سنة ١٢٩٢– ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٧٥م)، لكن باءت هذه الحملة هى الأخرى بالفشل، لجهل القائمين على تدبير شؤونها بطبيعة تلك البلاد، وعدم الاعتماد على الخرائط التفصيلية التى كان يجب أن تتوافر لديهم قبل قيامهم بالحملة.

فكان أن بدات الحكومة المصرية بتدارك هذا الخطأ،فقامت برسم خارطة تفصيلية لأهم الطرق المؤدية إلى هذا الإقليم وطولها وما بها من آبار، وهذه الخريطة تعد اليوم أهم مستند يوثق حقيقة الحدود الحبشية قبل المنحة المصرية للأحباش التى سنعرضها لاحقًا (المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى، دفتر ١١معية صادر وثيقة رقم ٢٣ ص٦٢ فى ٢٠ ذى الحجة سنة ١٢٩٢هجرية، يناير سنة ١٨٧٦م)، وبعدها قامت حملة راتب باشا، ومعركة قرع التى مَنِيَ فيها الأحباش بالهزيمة، وإن كانت الحملة قد فشلت فيما بعد.

وتقول الوثائق التي تحصلنا عليها أنه فى ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧م وقعت الحكومتان الإنجليزية والمصرية إتفاقًا بشأن الحدود المصرية، اعترفت إحدى الإتفاقيتين بسيادة مصر على الساحل الصومالى حتى رأس حافون.

كما اشترطت تلك المعاهدة عدم جواز منح الخديو إسماعيل أو من يخلفه من أبنائه أى أرض مملوكة لمصر للغير، ونتيجة لازدياد نفوذ إنجلترا فى ممتلكات مصر المجاورة للحبشة، فقد أدى ذلك إلى عدم تسوية مشكلة الحدود بين البلدين، وظلت هذه المسألة مثار مفاوضات طويلة إلى أن احتلت إنجلترا مصر فأمكنها بذلك أن تسوى نزاع الحدود على حساب مصر ولصالح الحبشة.

وتشير الوثائق إلى أن ملك الحبشة يوحنا بدأ يميل إلى حل النزاع بينه وبين مصر عن طريق المفاوضات، وذلك بعد الخسائر الفادحة التى منيت بها قواته فى محاولتها الثانية لاقتحام قلعة قرع، ولم يكن الخديو إسماعيل أقل رغبة منه فى ذلك، خاصة أن حالة مصر المالية لم تكن لتمكنه بأى حال من الأحوال من الدخول فى مغامرة أخرى مع الحبشة، أو مجرد الأحتفاظ بعدد كبير من قواته داخل حدود الحبشة، فاستغل الخديو فرصة الطلب الذى تقدم به يوحنا للدخول فى مفاوضات، ورحب بذلك لتبدأ المفاوضات برسالة من ملك الحبشة إلى السردار راتب باشا، يطلب فيها حل ما بينهما من خلاف عن طريق التفاوض، ووافق السردار على وجهة نظر الملك وطلب منه أن يرسل مندوبًا لوضع شروط الصلح (المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى، دفتر عابدين وارد تلغرافات شفرة عربى، وثيقة رقم ٤٥٨ ص٩٤ فى ١٥ صفر ١٢٩٣ هجرية).

فكان أن طالبت مصر الملك يوحنا بأن تتسلم جرحاها حتى تتمكن من معالجتهم بمستشفياتها، وأبدت استعدادها لعلاج الأحباش أيضا، وهو ما أصاب يوحنا بالغرور، فبدأ يضع قيودًا وشروطًا لقبول الصلح، ورفض بدء المفاوضات ما لم تنسحب القوات المصرية من أراضيه، ولم يكن فى وسع مصر آنذاك أن تنسحب من

الأراضى الحبشية قبل أن تصل إلى اتفاق بشأن المنطقة المتنازع عليها، كى تضع حدا لمناوشات الحبشة فى المستقبل (المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى، دفتر ٣٧ عابدين وارد تلغرافات من السردار راتب باشا إلى ناظر الجهادية، شفرة عربى ص ٩ فى ١٧ صفر سنة ١٢٩٣هجرية).

وكان سردار الجيش المصرى قد أخطر بأن المكان الذى يعسكر فيه الجنود المصريون هو «قورع»، وهو المكان الذى أصبح مجمعًا للسيول ولا يناسب إقامتهم، فاختار موقع «فياخور» البعيد عن مكان السيول، وهو ما اعتبره الملك يوحنا نزوحا للقوات المصرية عن مواقعها الأمامية وانسحابا منها من الأراضى الحبشية، وكان ذلك بمثابة رضوخ جزئى لمطالب يوحنا، وكلما سلمت مصر ببعض المطالب للجانب الحبشى كلما قل اهتمام الأخير بعقد الصلح... وهو ما نرجو أن نتذكره جيدا ونحن نتعاطيا مع الجانب الإثيوبي في مفاوضات سد النهضه.

ونعود لاستكمال حديثنا حيث: ظل الوضع على هذا الحد إلى أن انتهز الخديو إسماعيل فرصة نشوب الثورة فى صربيا ضد الدولة العثمانية، وطلب الباب العالى معونة مصر الحربية، ليستدعى قواته من الأراضى الحبشية فيما عدا أربعة آلاف جندى مصرى ظلوا باستحكاماتهم فى «قياخور» إلى أن تسلم جميع الأسرى المصريين، وفى شهر أغسطس سنة ١٨٧٦م تم الإنسحاب المصرى والعودة إلى مصوع، وحينما عاد الجنود المصريين عقب ذلك إلى مصر فرضت عليهم رقابة شديدة حتى لا يبوحوا بشىء من أخبار تلك الحملة إلى أصدقائهم أو ذوى أقربائهم.

وبعد أن تم جلاء القوات المصرية عن الأراضى الحبشية بعث يوحنا بخطاب شخصى إلى الملكة فيكتوريا يعرب فيه عن شكره وتقديره على ما أبدته نحوه من تعاطف ضد الجانب المصرى، ثم تطرق فى خطابه إلى الحديث عن الأعمال العدوانية التى قام بها الخديو إسماعيل ضد بلاده، وأنه يأمل من جلالة الملكة أن تعمل على فصل ممتلكات كل من مصر والحبشة عن الأخرى.

وبعد عزل الخديوي إسماعيل وتولى الخديوي توفيق الذى عُرف عنه ضعف فترة حكمه ما أثر بالسلب على مصر داخليا وامتد إلى ممتلكات الدولة فى الخارج، بدأ الأحباش يتحرشون بالمصريين المقيمين عند خط الحدود مع الحبشة، وبدأ ملك الحبشة يرسل قوات عسكرية إلى الحدود ويطالب العربان والأهالى التابعين للحكومة المصرية بالضرائب ويعاقب من لا يقوم بأدائها إليه.

إلا أن الخديوي توفيق رفض مقابلة القوة بالقوة وحرص على فض النزاع بالطرق السلمية الودية، حيث أوفد الجنرال غوردون باشا حاكم عام السودان، ليعمل على وقف الاعتداءات ويعقد صُلحا نهائيا مع الملك يوحنا، لكن الأخير أصر على ضم ميناء مصوع وإقليم بوغوص إلى الحبشة، إلا أن الحكومتين الإنجليزية والفرنسية نصحتاه بالاعتدال وعدم التمسك بميناء مصوع المصرى، فى مقابل تأييد موقفه حول ضم إقليم بوغوص.

رغم ذلك طالب يوحنا أثناء المفاوضات مع غوردون، بأن تتنازل مصر عن منطقتى القلابات والقاش، وأن تدفع تعويضًا ماليًا لا يقل عن مليون جنيه ثمنًا لميناء مصوع، وقام بشن هجمات متكررة على حدود مصر للضغط عليها وإرغامها على التسليم، إلا أن الجانب المصرى رفض الرضوخ لتهديدات يوحنا، وساعدها على ذلك عدم استقرار حالة الجيش الحبشى، وعدم قدرته على اختراق الحدود المصرية والاستيلاء عليها.

وكنتيجة حتمية لمغالاة يوحنا فشلت المفاوضات افقترح غوردون على الحكومة المصرية كحل جزئى لهذا النزاع، ولتخفيف الضغط الواقع على حدود مصر، أن تقوم بمنح إيطاليا قطعة أرض بالقرب من مصوع، كى تواجه الحبشة عدوًا جديدًا تجد فيه ما يشغلها عن مناوءة مصر (المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى دفتر ٥٥ عابدين، وارد تلغرافات، تلغراف عربى الشفرة رقم ٩٣٠ من غوردون إلى خيرى باشا فى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٧٩م).

وانتهت حكمدارية «غوردون» باشا دون التوصل إلى إتفاق مع الحبشة، وحرصت مصر على أن تزود «رؤوف» باشا الذى خلف «غوردون» على حكمدارية السودان فى مارس ١٨٨٠ بتعليمات صريحة بما يجب أن تكون عليه العلاقة مع الحبشة،

ولكن كانت الظروف المحيطة بالحكمدار الجديد سيئة للغاية، فالأحوال فى السودان كانت تنذر بشر مستطير، وكان الاحتلال الإنجليزى لمصر فى عام ١٨٨٢م، فلم تبد السلطات المحتلة أى اهتمامات بالشأن المصرى – الحبشى، حتى جاء الإخلاء المصرى المؤقت للسودان وهو موضوع حلقتنا الثانية.

وتوضح الوثائق أنه فى ٣ يونيو سنة ١٨٨٤ تمكنت الأطراف الثلاثة مصر وإنجلترا والحبشة (إثيوبيا) من عقد معاهدة عدوة، التى وقعها عن الجانب الإنجليزى الأدميرال ويليام هيوت قائد الجيش الإنجليزى فى الشرق الأوسط والهند، وعن الجانب المصرى مازون باشا محافظ مصوع، وعن الجانب الإثيوبى الملك يوحنا نفسه، وهى المعاهدة التى نصت فى مادتها الأولى على السماح للحبشة، بعد توقيع الاتفاق، بمباشرة أعمالها التجارية عن طريق ميناء مصوع عبر الأراضى المصرية، بما فى ذلك الاتجار بالأسلحة والذخائر.

ونصت المادة الثانية على أنه بدءًا من الأول من سبتمبر عام ١٨٨٤ ترد مصر إلى الحبشة بلاد بوغوص، وعند جلاء القوات المصرية عن كسلا وإميديب وسنهيت تؤول ملكيتها بما فيها من منشآت ومبان مصرية، وبما تشتمل عليه من مهمات وذخائر إلى ملك الحبشة، فيما تعهد ملك الحبشة فى المادة الثالثة بتقديم جميع التسهيلات الممكنة للقوات المصرية فى انسحابها من كسلا وإميديب وسنهيت عبر الحدود الحبشية لتعود إلى مصوع المصرية، فى حين نصت المادة الرابعة على أن يتعهد خديو مصر بأن يمنح ملك الحبشة جميع التسهيلات اللازمة فيما يختص بتعيين رجال الدين القساوسة فى الحبشة.

وتنص المادة الخامسة من الاتفاقية على أن يتعهد الطرفان، المصرى والحبشى، بتبادل تسليم المجرمين الفارين من العدالة، فى حين أوصت المادة السادسة بأنه فى حال

حدوث خلاف بين خديو مصر وملك الحبشة بعد التصديق على هذه المعاهدة، يقبل الطرفان بتحكيم ملكة إنجلترا».

وبنهاية القرن التاسع عشر بدأت إنجلترا تنظر بعين الارتياب لمحاولة بعض الدول الأوروبية التسلل إلى شرق أفريقيا والتقدم صوب أعالى النيل، على حساب الممتلكات المصرية السابقة فى السودان، وما جاوره، ولتهديد أمن مصر المائى، خاصة أن إنجلترا كانت تعتبر إخلاء مصر للسودان عملًا مؤقتًا لتستطيع الأولى تكوين جيش قوى لاستعادة السودان من جديد، وفى نفس الوقت فإن التمسك بهذا المنظور يفيد إنجلترا فى وضع يدها على السودان باسم مصر.

وفى المقابل كانت منطقة أعالى النيل على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لمشروعات إنجلترا التوسعية فى أفريقيا التى كانت تحلم بخلق إمبراطورية تمتد من سواحل البحر المتوسط شمالًا وصولًا إلى مدينة الكاب جنوبًا، لتشطر القارة الأفريقية إلى شطرين، إلا أن هذه الأحلام اصطدمت بالمعارضة الفرنسية للاحتلال البريطانى لمصر، وكانت إنجلترا تخشى أن تؤدى معارضة فرنسا إلى مهاجمتها لمنطقة أعالى النيل وتهديد مصر، ولهذا حرصت إنجلترا على الإسراع بمنع الوصول الفرنسى إلى تلك المنطقة، وفى نفس الوقت كان لزامًا على إنجلترا أن تحول بين إيطاليا والحبشة وألمانيا وبين الوصول إلى أعالى النيل بعد وضوح رغبة هذه الدول فى السيطرة عليه للتحكم فى مخصصات مصر المائية.

ووفقا للوثائق فقد حاولت إنجلترا استرضاء إيطاليا التى عارضت هى الأخرى الإحتلال البريطانى لمصر دون أن يكون لها نصيب فى تلك الغنيمة، وعندما أبدت إيطاليا اهتماما كبيرا بميناء عصب بعد أن اشترته من الشركة الإيطالية عام ١٨٨٢، وأرادت أن تتخذ منه منفذا لها على مياه البحر الأحمر، وجدت إنجلترا أنه من الحكمة تشجيع إيطاليا على فتح مجال لتوسعاتها فى المنطقة، فوقعت اتفاقًا معها عام ١٨٨٥ أعطت بموجبه الأخيرة ميناء مصوع المصرى، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل إنه

باحتلال إيطاليا للميناء المصرى، أوقفت مرور السلاح إلى «يوحنا» ملك الحبشة، وسمحت بإرساله لعدوه «منليك» ملك شوا.

وبهذا الإجراء خيبت إنجلترا آمال إثيوبيا ونقضت معاهدة عدوة، فاحتلت إيطاليا عُدوة، ورآها ملك الحبشة فرصة مناسبة حيث نازل القوات الإيطالية فى موقعة عُدوة فى الأول من مايو ١٨٩٦، وأرغمها على توقيع معاهدة أديس أبابا مع الملك منليك فى ٢٦ أكتوبر من نفس العام، التى اعترفت فيها إيطاليا باستقلال الحبشة وتحديد الحدود بينها وبين إريتريا.

وفى المقابل نجحت فرنسا فى تشجيع الحبشة على إرسال أربع حملات إلى أعالى النيل لاحتلاله، ورغم أنها لم تحرز نجاحا، إلا أنها أظهرت أطماع الحبشة فى الضفة اليمنى من نهر النيل، فوجدت إنجلترا نفسها مضطرة لأن تبذل نشاطًا مضادًا لنشاط فرنسا فى أديس أبابا، خاصة أن العلاقات بينها وبين الحبشة لم تكن مرضية، نظرًا لمساعدة إنجلترا إيطاليا فى حربها ضد الحبشة سنة ١٨٩٦.

فى هذه الأثناء بدأت القوات المصرية تتقدم تحت قيادة «كتشنر» صوب السودان لاستعادته، وفى يوليو سنة ١٨٩٨ وصل القائد الفرنسى «مارشان» إلى قرية فاشودة ورفع العلم الفرنسى فوق القرية، فتقدمت القوات المصرية صوب الجنوب، ووصلت فاشودة فى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٩٨، ووجه كتشنر إنذارًا إلى «مارشان» بإخلاء القرية ورفع العلم المصرى فوقها ثانية، واضطرت فرنسا للرضوخ، وتم عقد اتفاقية ٣١ مارس ١٨٩٩ بين فرنسا وإنجلترا، التى أسدل بها الستار على مطامع فرنسا فى نهر النيل ووادیه.

ورغم هذه الأحداث، ظلت مشكلة الحدود بين ممتلكات مصر والحبشة التى عجزت مصر عن حلها فى عهد الخديوي إسماعيل قائمة دون حل، ورأت إنجلترا فى ذلك فرصة عام ١٩٠٢ نتيجة خطأ وقعت فيه فرنسا، واستغلته إنجلترا لصالحها، بعد أن منح إمبراطور الحبشة أحد السويسريين عام ١٨٩٤ حق امتياز مد خط سكة حديد

الحبشة، وتكونت لهذا الغرض شركة فرنسية، أخذت على عاتقها تنفيذ هذا الخط، وعجزت الشركة الفرنسية عن القيام بالتزاماتها واحتاجت زيادة رأس المال، فوجدت الشركات الإنجليزية الفرصة سانحة للاشتراك فى زيادة رأس المال، لتحصل بذلك على فرصة لفرض نفوذها فى الحبشة بجوار النفوذ الفرنسى.

وتدخلت الحكومة الفرنسية لدى الشركة المنفذة للخط ومنحتها إعانة سنوية تقدر بنصف مليون فرنك لمدة ٥٠ عامًا، لزيادة رأس المال واستطاعت أن تسيطر على الشركة دون استشارة ملك الحبشة، بصفته صاحب الحق الأول فى منح ذلك الامتياز.

واستغلت إنجلترا هذا الخطأ، عندما أكد مبعوثها السير «جون هارنجتون» لدى «منليك الثانى» ملك الحبشة أن هناك سوء نوايا من الجانب الفرنسى حيال بلاده، ولذلك منحت إنجلترا الملك «منليك الثانى» أرضا من الممتلكات المصرية مساحتها ٣٦٠٠ كم مربع، تقع على الجنوب الشرقى من السودان وتتصل بنهر السوباط (جزء من إريتريا، وآخر من الشمال إثيوبى)، فبسطت إثيوبيا حدودها لتشمل هذا النهر، وتم الاعتراف لها بسيادتها على أراضٍ احتلتها من مصر وتشمل المسافة الواقعة بين نهرى «بارو» و«الجب».

وفى ١٥ مايو ١٩٠٢ تم توقيع معاهدة بشأن الحدود المصرية مع الحبشة (إثيوبيا) وهى الاتفاقية التى تحصلنا على صورتها الأصلية من الأرشيف البريطانى وفيها تعهد ملك الحبشة بعدم تشييد أو السماح بتشييد أى عمل على النيل الأزرق وبحيرة «تانا» أو نهر «السوباط» من شأنه منع جريان المياه إلى النيل إلا بالإتفاق مع حكومة جلالة الملكة البريطانية وحكومة مصر بالسودان، وفق ترجمة نصوص المعاهدة.

واتفق الطرفان خلال المعاهدة على أن خط الحدود بين السودان وإثيوبيا يسير من «أم حجر» إلى «القلابات»، فالنيل الأزرق فنهر «بارو» فنهر «بيبور» ثم نهر «أكوبو» حتى «مليلة»، ومنها إلى نقطة تقاطع خط عرض ٦ شمالا مع خط طول ٣٥ شرق جرينتش وتم رسم خط الحدود بالمداد الأحمر فى الخريطتين الملحقتين بالاتفاق.

وفى المادة الثالثة من الاتفاقية تعهد الإمبراطور «منليك الثانى» قبل حكومة صاحبة الجلالة البريطانية، بعدم تشييد أو السماح بتشييد أى عمل على النيل الأزرق وبحيرة «تانا» أو نهر «السوباط» يكون من شأنه منع جريان المياه إلى النيل إلا بالاتفاق مع حكومة جلالة الملكة البريطانية وحكومة مصر بالسودان.

ووفقا للإتفاق يتعهد الإمبراطور «منليك» ملك إثيوبيا، بأن يسمح لحكومة جلالة الملكة البريطانية فى السودان باختيار قطعة أرض بجوار «إيتانج» على نهر «بارو» لا يزيد طولها على ٢٠٠٠ متر ولا تزيد مساحتها على ٤٠ هكتارًا لاحتلالها وإدارتها كمحطة تجارية، طالما خضع السودان للحكم المصرى الإنجليزى، واتفق الطرفان المتعاقدان على أن الأرض المؤجرة لن تستخدم فى الأغراض السياسية أو الحربية.

وبمقتضى المادة الرابعة، من الاتفاق منح الإمبراطور «منليك» حكومتى الملكة البريطانية والسودان حق إنشاء خط حديدى عبر الأراضى الحبشية لربط السودان بأوغندا. وفى البند الثانى ورد اتفاق الحدود المحدد للحق المصرى والسودانى فى مياه النيل، والذى أكد أن العدول عنه يقتضى من أطرافه العدول عن الأرض المصرية التى تتسيدها إثيوبيا، والتى تحددت لها فى عام ١٩٠٢ بموجب المنحة المصرية، وهى ذات الأرض ونفس الاتفاقية التى تمسكت بها إثيوبيا فى ترسيم الحدود بينها وبين «إريتريا» قبل أعوام، مما يعنى إقرارها قانونا باتفاق ١٩٠٢. وهنا نورد ترجمتها كما أرفقنا صورة من الاتفاق الهام في ملحق الوثائق والاتفاقيات.

أولا: اتفق الطرفان المتعاقدان على أن خط الحدود بين السودان وإثيوبيا يسير من «أم حجر» إلى «القلابات» فـ«النيل الأزرق» فنهر «بارو» فنهر «بيبور» فنهر «أكوبو» إلى «مليلة»، ومنها إلى نقطة تقاطع خط عرض ٦ شمالا مع خط طول ٣٥ شرق جرينتش وقد رسم خط الحدود بالمداد الأحمر في الخريطتين الملحقتين بالاتفاق.

ثانيا: يتعهد جلالة الإمبراطور «منليك الثاني» قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية بعدم تشييد أو السماح بتشييد أي عمل على النيل الأزرق وبحيرة تسانا أو

نهر السوباط يكون من شأنه منع جريان المياه إلى النيل إلا بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك البريطانية وحكومة مصر بالسودان.

ثالثا: يتعهد جلالة الإمبراطور «منليك» ملك ملوك إثيوبيا بأن يسمح لحكومة جلالة الملك البريطانية في السودان باختيار قطعة أرض بجوار إيتانج على نهر بارو لا تزيد طولها عن ألفي متر ولا تزيد مساحتها عن ٤٠ هكتارا لاحتلالها وإدارتها كمحطة تجارية،طالما خضع السودان للحكم المصري الإنجليزي، وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن الأرض المؤجرة لن تستخدم في الأغراض السياسية أو الحربية.

رابعا: يمنح صاحب الجلالة الامبراطور «منليك» ملك ملوك أثيوبيا، حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا وحكومة السودان الحق في إنشاء خط حديدي عبر الأراضي الحبشية لربط السودان بأوغندة.

منليك الثاني

إثيوبيا تفكر في سد...ومصر تضعه في طريق سد

عقب منحة الأرض المصرية وصل المستر ديبوي (C,E, DUPUIS) الذي كان يعمل ملحقا بمصلحة الري المصري عام ١٩٠٣ إلى بحيرة تانا لدراسة طبيعتها محليا، فأخذ على عاتقه جانبا من سياسة استكشاف أعالي النيل التي وضع أسسها «ويليام جارستن» (Sir,WM,GARSTIN)، ثم أعقب ذلك ايفاد بعثة أخرى في عام ١٩١٥م، مكونه من «مستر بيكلي» (A, BURTON, BUCKLEY) و«مستر براود» (O,I,PROWDE) عن مصر، والكولونيل «بيرسون» (C,H,D,PEARSON) عن حكومة مصر في السودان، مما ترتب عليه إيفاد بعثة تانا من قبل وزارة الاشغال العمومية المصرية إلى البحيرة عام ١٩٢٩، واستمرت أعمالها في إثيوبيا حتى عام ١٩٢٤، وذلك لإصدار مصر موافقه من عدمه على طلب إثيوبي لإنشاء سد عند مخرج البحيرة (بذات موقع سد النهضه الاثيوبي الحالي).

فقد عهدت اثيوبيا بموضوع انشاء هذا السد المقترح بين عامي ١٩٢٣-١٩٣٥الى مهندسين من شركة «وايت» بنيويورك (J,G,White Corporation).

فجاء رد مصر الرافض على لسان وزير الأشغال العمومية المصرية وقتها حسين بك سري في الخطاب المؤرخ في ٨ سبتمبر عام ١٩٣٥، الذي أرسله للجانب الاثيوبي مستخدما فيه حق الفيتو المصري الذي ضمنته لمصر اتفاقية ١٥ مايو ١٩٠٢م ورافضا لإقامة السد الإثيوبي الذي كان مقررا أن تبلغ سعته ١.٣مليار متر مكعب، مؤكدا على حقيقة نرجو أن يعيها هذه الأيام المصريين جيدا قبل الإثيوبيين فقد جاء حرفيا في نص الخطاب الذي نحتفظ بأصله:

"s right in controlling the sources of the Nile.....' so as to maintain Egypt...."

فمصر لم تكن تتحدث يا سادة وقتها عن حصة في المياه.....ولكن كانت تتكلم عن أحقية أزلية منحتها لها اتفاقات حدودية لا تقبل التبديل في التحكم في مصادر

ومنابع النهر... لأننا ببساطة منحنا أرضا مصرية خالصة فتحناها بدم جنودنا المصريين واشتريناها في الماضي من مال وأقوات الشعب المصري.. منحناها لإثيوبيا مقابل إتفاق حدودي راسخ تعدلت بموجبه حدود إثيوبيا على حساب الأملاك المصرية ورد في بنده الثالث حق مصر في الإرتفاق الأزلي على مجرى نهر النيل.

أملاكنا يتصارع عليها الغير

ذكرت جريدة الرأي العام السودانية في ١٥ سبتمبر عام ١٩٤٥م أن المناطق التي سلخها اتفاق ١٩٠٢ من أملاك مصر الخديوية هي الأقاليم التي يسكنها بنو عامر في أريتيريا (وقد رأينا أن نضع ضمن ملحقات الكتاب خارطة إيطالية لهيئة وشكل الحدود الحبشية قبيل المنحة المصرية وفيها منازل قبائل بنو عامر)، وشرق القلابات، ومنطقة المتمه، ومنطقة بني شنقول المعروفة، ومنطقة قوبا التي تعد أحد أهم الأسباب التي حدت بحكومة إثيوبيا الحالية إلى الإقدام على سد النهضة حيث عقدت اتفاقا على استخراج الذهب من منطقة «قوبا» (المصرية الأصل) التي يكثر بها هذا المعدن النفيس على امتداد البصر وإن كان وجود المياه بالموقع سببا في صعوبة استخراج الذهب لذا فإنه بتجفيف الموقع ونقل المياه سيسهل على القائمين على المسألة استخراج الذهب.

وبعد.

ماذا حدث من أمر ذلك الاتفاق الهام عقب توقيعه؟

كنا قد عرضنا اتفاق ١٩٠٢ وما سبقه من أحداث والذي نص بنده الثالث على (تعهد الإمبراطور منليك الثاني ملك الحبشة قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية بعدم تشييد أو السماح بتشييد أي عمل على النيل الأزرق وبحيرة تانا أو نهر السوباط يكون من شأنه منع جريان المياه إلى النيل إلا بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك البريطانية والحكومة بالسودان) ونتيجة للفظ (حكومة السودان) الذي تذيل البند ثالثًا، فإن السودان وحليفتها إثيوبيا قامتا في العامين الأخيرين بالتعاطي مع المسألة

بوصف السودان وفقًا لتفسيرها هو صاحب الحق وذلك رغم أن المُمارسة الفعلية المصرية لحق الرفض لأية أعمال كانت تقترحها أو تنتويها الحبشة عقب تاريخ ١٥ مايو ١٩٠٢قد وثقت لحق مصر وحدها في ذلك.

ولكن لأن الاتفاقات والمعاهدات وخاصة تلك التي نشأت في حقب استعمارية لا تحاججها أو تقابلها في القوة الممارسات التي تتلوها وإن كانت تدعمها وتفسرها، فإننا بمراجعتنا لمصادري وعكفت عليها وقد أثمر ذلك عن الآتي:

● عقب وفاة «منليك الثاني» وتحديدا في ١٩٠٦م، عقدت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا اتفاقا بشأن وضعية اتفاق ١٩٠٢عقب وفاة منليك، وأكدت الدول الثلاث مجتمعة على توارث الاتفاق لخلفه وأن سيادة إثيوبيا يجب ألا تأتي على حساب ما لمصر من حقوق على مجرى النهر... وهو الاتفاق الذي جلبناه وحفظناه وحافظنا عليه عقب قيام ثورة ٢٥ يناير.

● ثم جاءت مذكرة التفاهم الإيطالية البريطانية في عام ١٩٢٥م لتوثق لحق الارتفاق المصري على مجرى النهر.. وهذه المذكرة كان من الصعب التحصل عليها ولكن ورغم ذلك تمكنا من الوصول إلى رقم الحفظ الخاص بها وجلبناها وحفظناها وحافظنا عليه عقب قيام ثورة ٢٥ يناير.

● ثم هناك تقرير هام لـ«ويليام جارستن» في ضوء مهمه أوفدته فيها وزارة الأشغال العمومية المصرية لبحيرة تانا في أواخر عام ١٩٠٢م وحتى منتصف عام ١٩٠٣م لدراسة طلب منليك الثاني بإقامة سد، وهو الأمر الذي كان يتطلب موافقة مصر، وإعمالا لذلك رأت مصر أن تدرس الطلب بصورة علمية لترى مدى تأثرها بمثل هذا السد وحيث انتهت تقارير بعثة وزارة الأشغال العمومية المصرية إلى رفض المشروع وهو ما كان، وهذا التقرير كان محفوظا بالخارج، وجلبناه وحفظناه وحافظنا عليه عقب قيام ثورة ٢٥ يناير.

● ثم جاءت الدراسة التي قامت بها لجنة من العلماء أوفدتهم الحكومة المصرية

إلى الحبشة في الفترة من ١٩٢١-١٩٢٤ لدراسة طلب جديد للحكومة الإثيوبية بعمل سد سعته ١.٣مليار متر مكعب عند مداخل بحيرة تانا والتي انتهت برفض مصر للمشروع برمته، وهذا التقرير محفوظ أصله... كما تقدم .

• وهناك دراسة لـ«الكسندر موريه» مؤرخة في عام ١٩٢٧م وردت بها وثائق مصرية غاية في الأهمية تصب في ذات السياق.

• وأيضا فإننا قد نسخنا مضبطة للأمم المتحدة مؤرخة في ٢٣ سبتمبر من عام ١٩٥٧م والذي تقدمت فيه كل من مصر والسودان برفض مشروع إثيوبي باقامة سد عند بني شنجول.

• وهناك مذكرة التفاهم الهامة جدا بين مصر وبريطانيا التي وثقت لأيلولة حق الارتفاق على مجرى النهر عند بحيرة تانا لمصر في ١٦ أبريل ١٩٣٨.

• وأخيرا وهو الأهم والمفاجأة أنه حينما بدأت بريطانيا تنادي وتضغط على مصر لفصل السودان عنها فإن الحكومة المصرية رأت بضرورة عقد اتفاق مصري/ سوداني يؤكد على أيلولة الحق في الارتفاق على مجرى النهر الذي تضمنته اتفاقية ١٩٠٢م لمصر وحدها فجاء اتفاق نذكره ولأول مرة والذي يعد مستغرب للجميع لكن الله وحده وفقنا إليه كما وفقنا منذ سنوات في الحصول على اتفاق ١٩٠٢ م، الذي كان مجهولا للكافة حتى أحضرناه في ديسمبر ٢٠٠٩م. والاتفاق المصري السوداني النهائي والقطعي هو اتفاق عقد في ٢٠ مايو١٩٣٥.

وأخيرا نقول هذا هو تاريخنا.. وتلك هي استحقاقاتنا.. فهل سيحتل التاريخ موقعه في مباحثات سد النهضة؟

بعض وثائق
والإتفاقات التاريخية التي
حولها المحاضرة

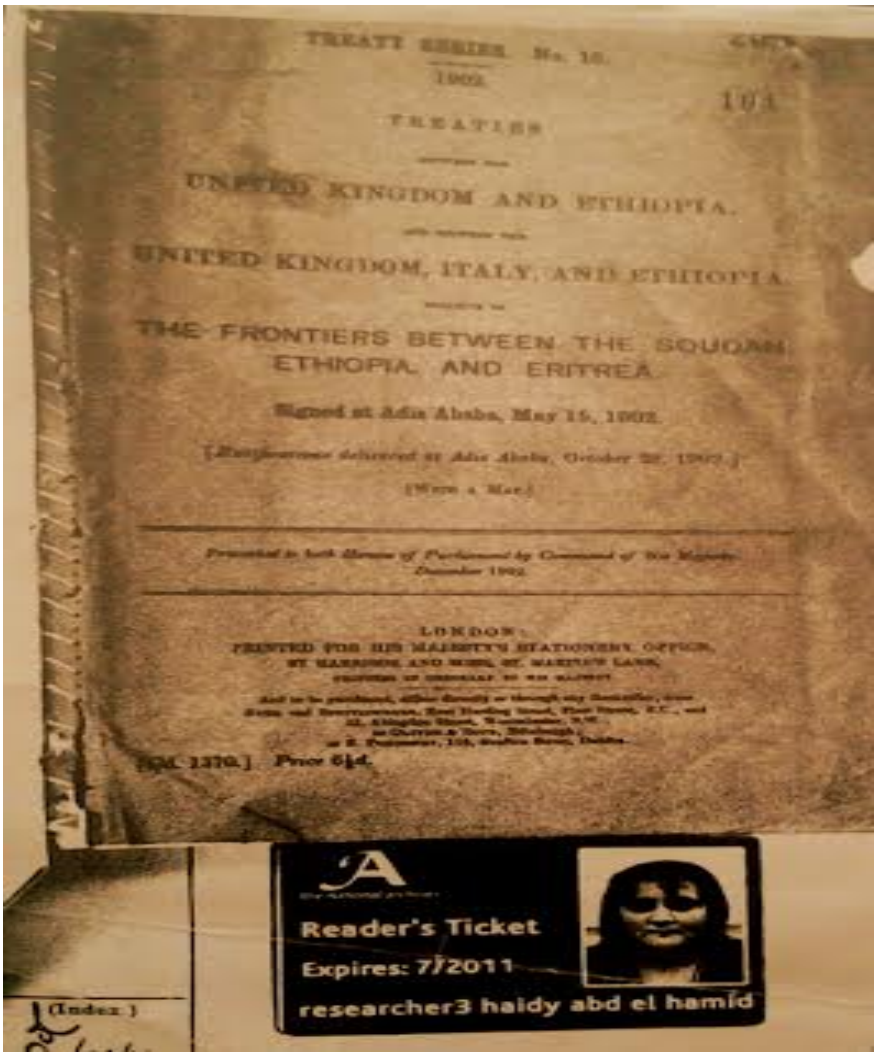

غلاف اتفاق عام ١٩٠٢ الحدودي

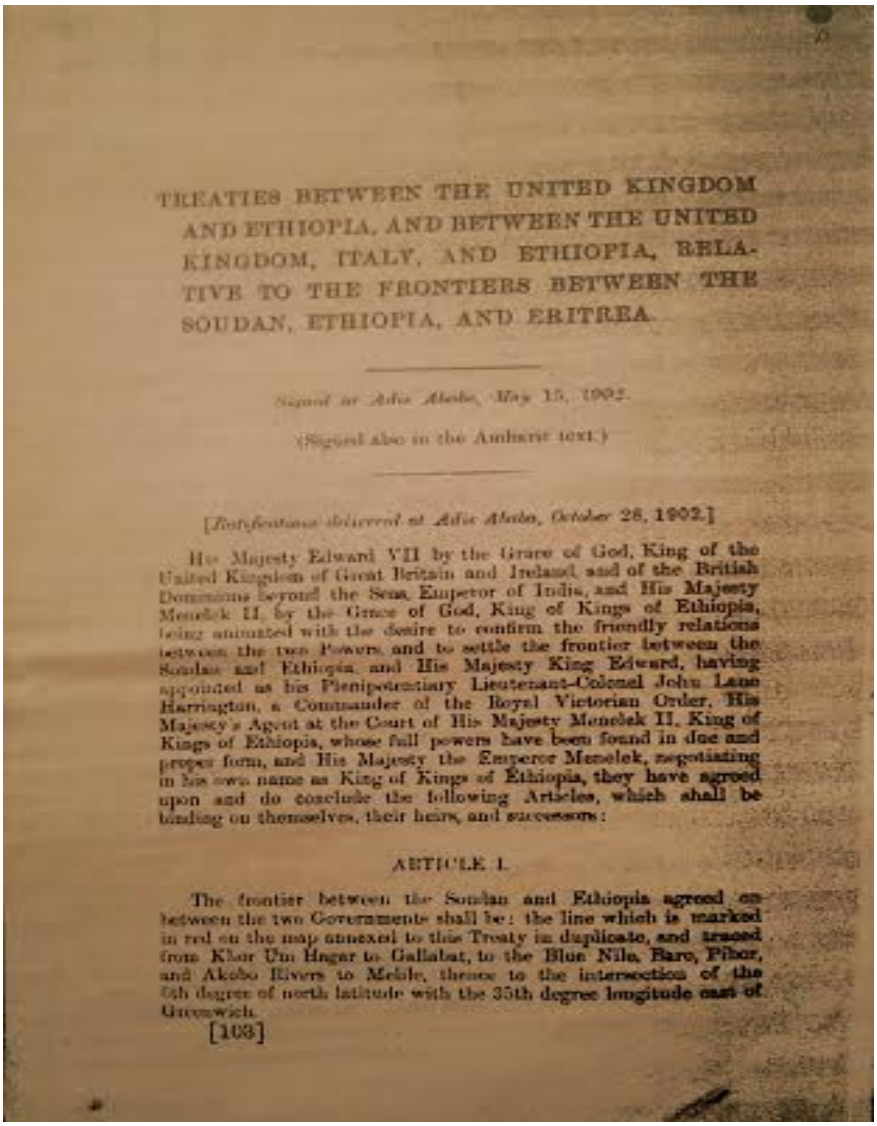

TREATIES BETWEEN THE UNITED KINGDOM AND ETHIOPIA, AND BETWEEN THE UNITED KINGDOM, ITALY, AND ETHIOPIA, RELATIVE TO THE FRONTIERS BETWEEN THE SOUDAN, ETHIOPIA, AND ERITREA.

Signed at Adis Ababa, May 15, 1902.

(Signed also in the Amharic text.)

[*Ratifications delivered at Adis Ababa, October 28, 1902.*]

His Majesty Edward VII by the Grace of God, King of the United Kingdom of Great Britain and Ireland, and of the British Dominions beyond the Seas, Emperor of India, and His Majesty Menelek II, by the Grace of God, King of Kings of Ethiopia, being animated with the desire to confirm the friendly relations between the two Powers, and to settle the frontier between the Soudan and Ethiopia, and His Majesty King Edward, having appointed as his Plenipotentiary Lieutenant-Colonel John Lane Harrington, a Commander of the Royal Victorian Order, His Majesty's Agent at the Court of His Majesty Menelek II, King of Kings of Ethiopia, whose full powers have been found in due and proper form, and His Majesty the Emperor Menelek, negotiating in his own name as King of Kings of Ethiopia, they have agreed upon and do conclude the following Articles, which shall be binding on themselves, their heirs, and successors:

ARTICLE I.

The frontier between the Soudan and Ethiopia agreed on between the two Governments shall be: the line which is marked in red on the map annexed to this Treaty in duplicate, and traced from Khor Um Hagar to Gallabat, to the Blue Nile, Baro, Pibor, and Akobo Rivers to Mekile, thence to the intersection of the 6th degree of north latitude with the 35th degree longitude east of Greenwich.

[103]

الصفحة الأولى من الاتفاق

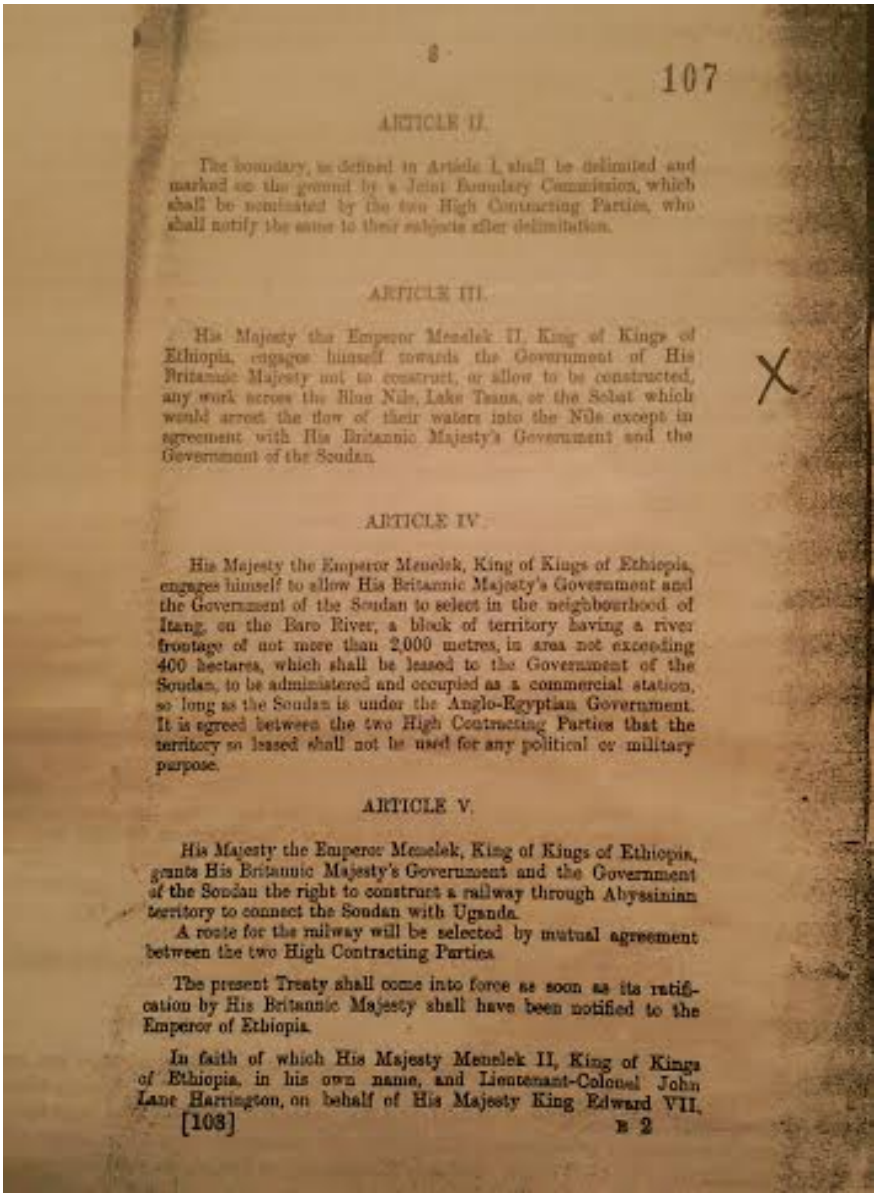

8

107

ARTICLE II.

The boundary, as defined in Article I, shall be delimited and marked on the ground by a Joint Boundary Commission, which shall be nominated by the two High Contracting Parties, who shall notify the same to their subjects after delimitation.

ARTICLE III.

His Majesty the Emperor Menelek II, King of Kings of Ethiopia, engages himself towards the Government of His Britannic Majesty not to construct, or allow to be constructed, any work across the Blue Nile, Lake Tsana, or the Sobat which would arrest the flow of their waters into the Nile except in agreement with His Britannic Majesty's Government and the Government of the Soudan.

ARTICLE IV.

His Majesty the Emperor Menelek, King of Kings of Ethiopia, engages himself to allow His Britannic Majesty's Government and the Government of the Soudan to select in the neighbourhood of Itang, on the Baro River, a block of territory having a river frontage of not more than 2,000 metres, in area not exceeding 400 hectares, which shall be leased to the Government of the Soudan, to be administered and occupied as a commercial station, so long as the Soudan is under the Anglo-Egyptian Government. It is agreed between the two High Contracting Parties that the territory so leased shall not be used for any political or military purpose.

ARTICLE V.

His Majesty the Emperor Menelek, King of Kings of Ethiopia, grants His Britannic Majesty's Government and the Government of the Soudan the right to construct a railway through Abyssinian territory to connect the Soudan with Uganda.

A route for the railway will be selected by mutual agreement between the two High Contracting Parties.

The present Treaty shall come into force as soon as its ratification by His Britannic Majesty shall have been notified to the Emperor of Ethiopia.

In faith of which His Majesty Menelek II, King of Kings of Ethiopia, in his own name, and Lieutenant-Colonel John Lane Harrington, on behalf of His Majesty King Edward VII,

[103] B 2

الصفحة الثانية من الاتفاق

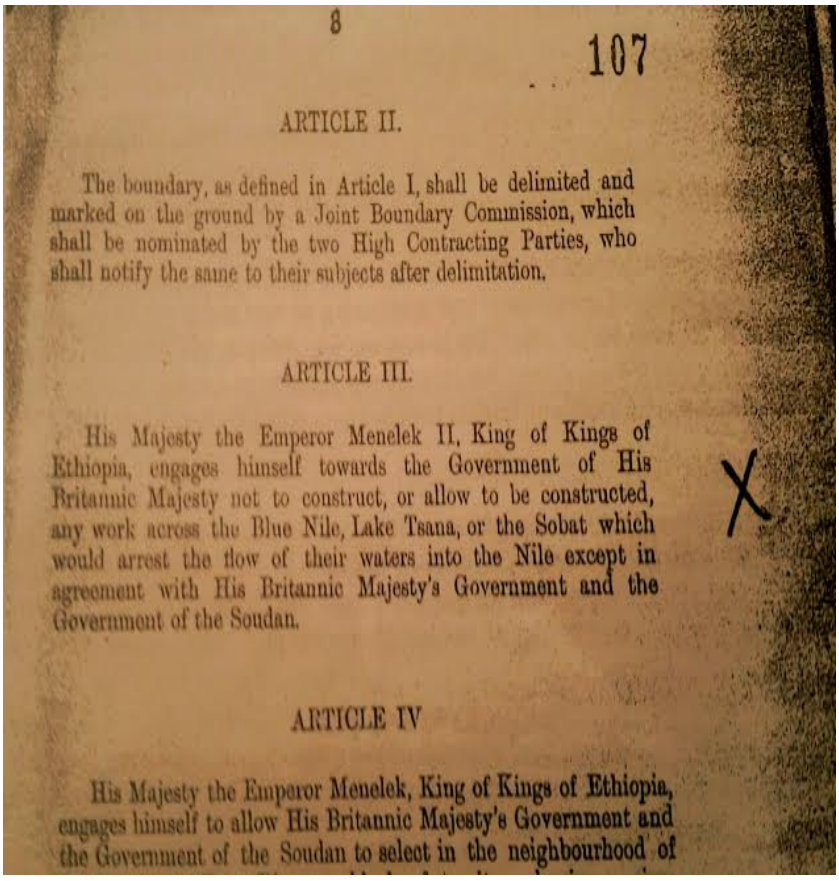

8

107

ARTICLE II.

The boundary, as defined in Article I, shall be delimited and marked on the ground by a Joint Boundary Commission, which shall be nominated by the two High Contracting Parties, who shall notify the same to their subjects after delimitation.

ARTICLE III.

His Majesty the Emperor Menelek II, King of Kings of Ethiopia, engages himself towards the Government of His Britannic Majesty not to construct, or allow to be constructed, any work across the Blue Nile, Lake Tsana, or the Sobat which would arrest the flow of their waters into the Nile except in agreement with His Britannic Majesty's Government and the Government of the Soudan.

X

ARTICLE IV

His Majesty the Emperor Menelek, King of Kings of Ethiopia, engages himself to allow His Britannic Majesty's Government and the Government of the Soudan to select in the neighbourhood of

النص الذي منح الحاكم المصري العام بالسودان حق الإرتفاق على مجرى النهر

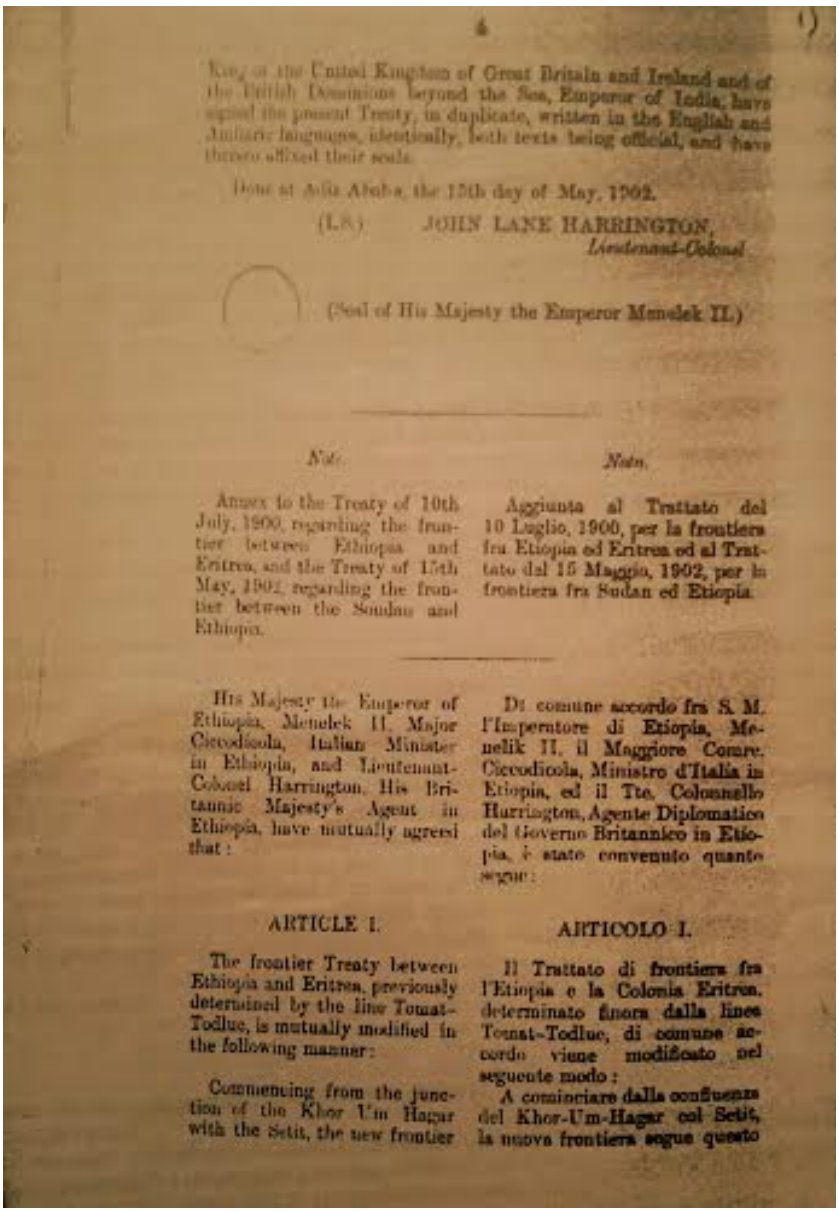

4

King of the United Kingdom of Great Britain and Ireland and of the British Dominions beyond the Sea, Emperor of India, have signed the present Treaty, in duplicate, written in the English and Amharic languages, identically, both texts being official, and have thereto affixed their seals.

Done at Adis Ababa, the 15th day of May, 1902.

(L.S.) JOHN LANE HARRINGTON,
Lieutenant-Colonel

(Seal of His Majesty the Emperor Menelek II.)

Note.

Annex to the Treaty of 10th July, 1900, regarding the frontier between Ethiopia and Eritrea, and the Treaty of 15th May, 1902, regarding the frontier between the Soudan and Ethiopia.

Nota.

Aggiunta al Trattato del 10 Luglio, 1900, per la frontiera fra Etiopia ed Eritrea ed al Trattato del 15 Maggio, 1902, per la frontiera fra Sudan ed Etiopia.

His Majesty the Emperor of Ethiopia, Menelek II, Major Ciccodicola, Italian Minister in Ethiopia, and Lieutenant-Colonel Harrington, His Britannic Majesty's Agent in Ethiopia, have mutually agreed that:

Di comune accordo fra S. M. l'Imperatore di Etiopia, Menelik II, il Maggiore Comm. Ciccodicola, Ministro d'Italia in Etiopia, ed il Tte. Colonnello Harrington, Agente Diplomatico del Governo Britannico in Etiopia, è stato convenuto quanto segue:

ARTICLE I.

The frontier Treaty between Ethiopia and Eritrea, previously determined by the line Tomat-Todluc, is mutually modified in the following manner:

Commencing from the junction of the Khor Um Hagar with the Setit, the new frontier

ARTICOLO I.

Il Trattato di frontiera fra l'Etiopia e la Colonia Eritrea, determinato finora dalla linea Tomat-Todluc, di comune accordo viene modificato nel seguente modo:

A cominciare dalla confluenza del Khor-Um-Hagar col Setit, la nuova frontiera segue questo

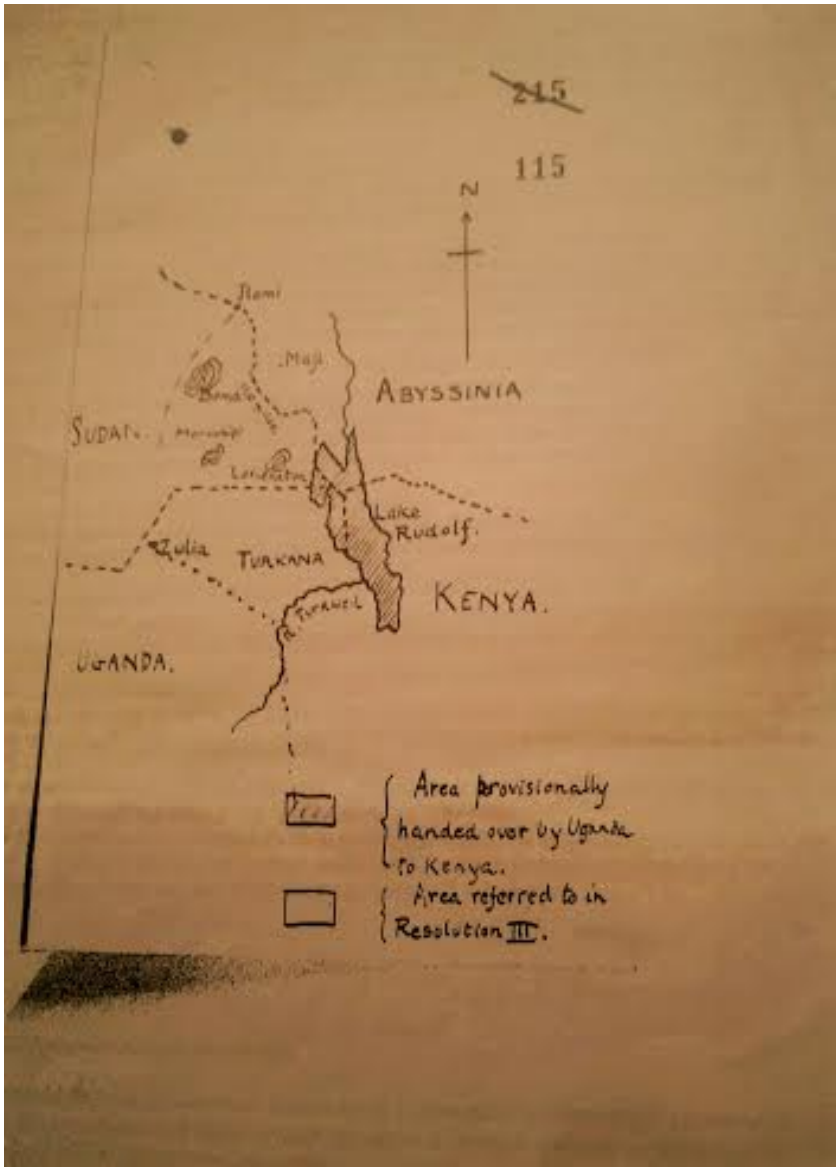
215
115
N
Jlemi
Maji
ABYSSINIA
SUDAN
Lake Rudolf
Zulia
TURKANA
KENYA.
UGANDA.
Area provisionally handed over by Uganda to Kenya.
Area referred to in Resolution III.

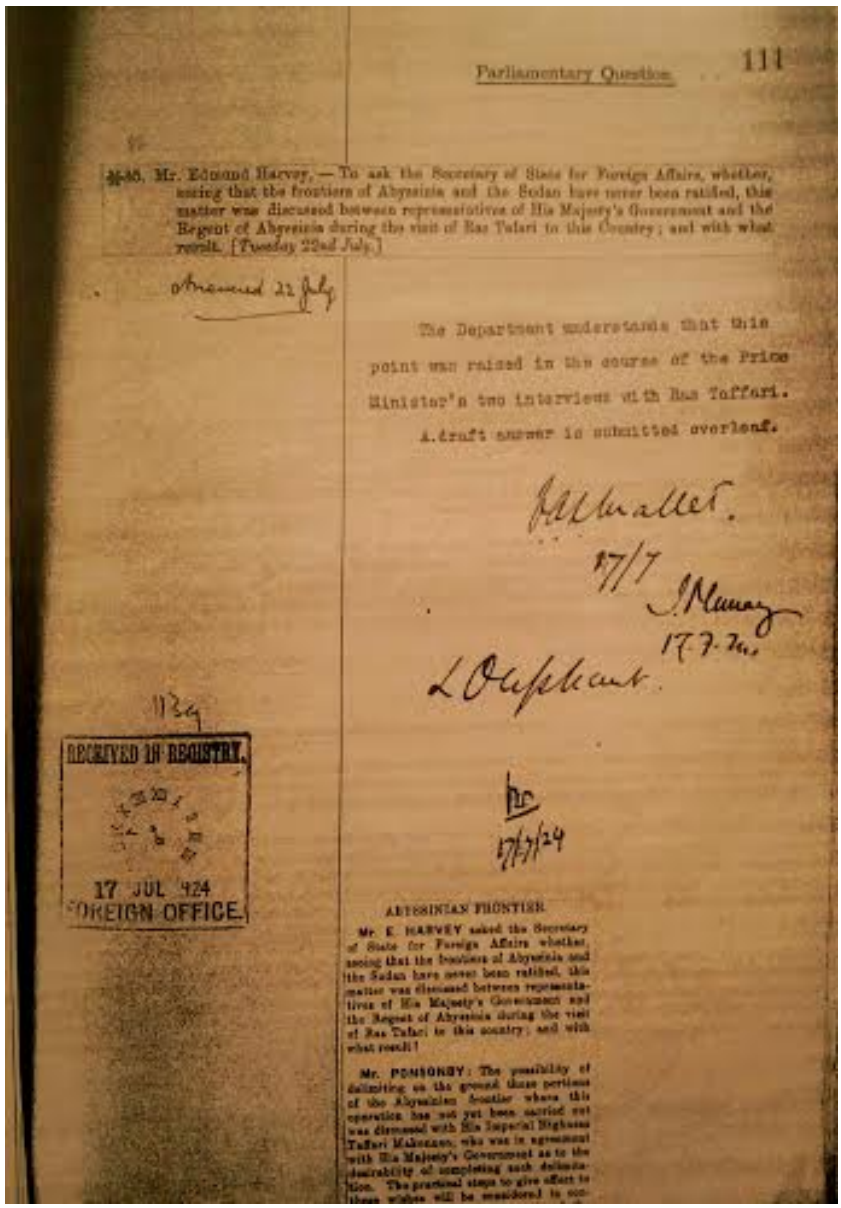

Parliamentary Question 111

35-36. Mr. Edmund Harvey. — To ask the Secretary of State for Foreign Affairs, whether, seeing that the frontiers of Abyssinia and the Sudan have never been ratified, this matter was discussed between representatives of His Majesty's Government and the Regent of Abyssinia during the visit of Ras Tafari to this Country; and with what result. [*Tuesday 22nd July.*]

Answered 22 July

The Department understands that this point was raised in the course of the Prime Minister's two interviews with Ras Taffari.

A draft answer is submitted overleaf.

17/7

17.7.24

1134

RECEIVED IN REGISTRY.

17 JUL 1924

FOREIGN OFFICE.

17/7/24

ABYSSINIAN FRONTIER.

Mr. E. HARVEY asked the Secretary of State for Foreign Affairs whether, seeing that the frontiers of Abyssinia and the Sudan have never been ratified, this matter was discussed between representatives of His Majesty's Government and the Regent of Abyssinia during the visit of Ras Tafari to this country; and with what result?

Mr. PONSONBY: The possibility of delimiting on the ground those portions of the Abyssinian frontier where this operation has not yet been carried out was discussed with His Imperial Highness Taffari Makonnen, who was in agreement with His Majesty's Government as to the desirability of completing such delimitation. The practical steps to give effect to these wishes will be considered in co-

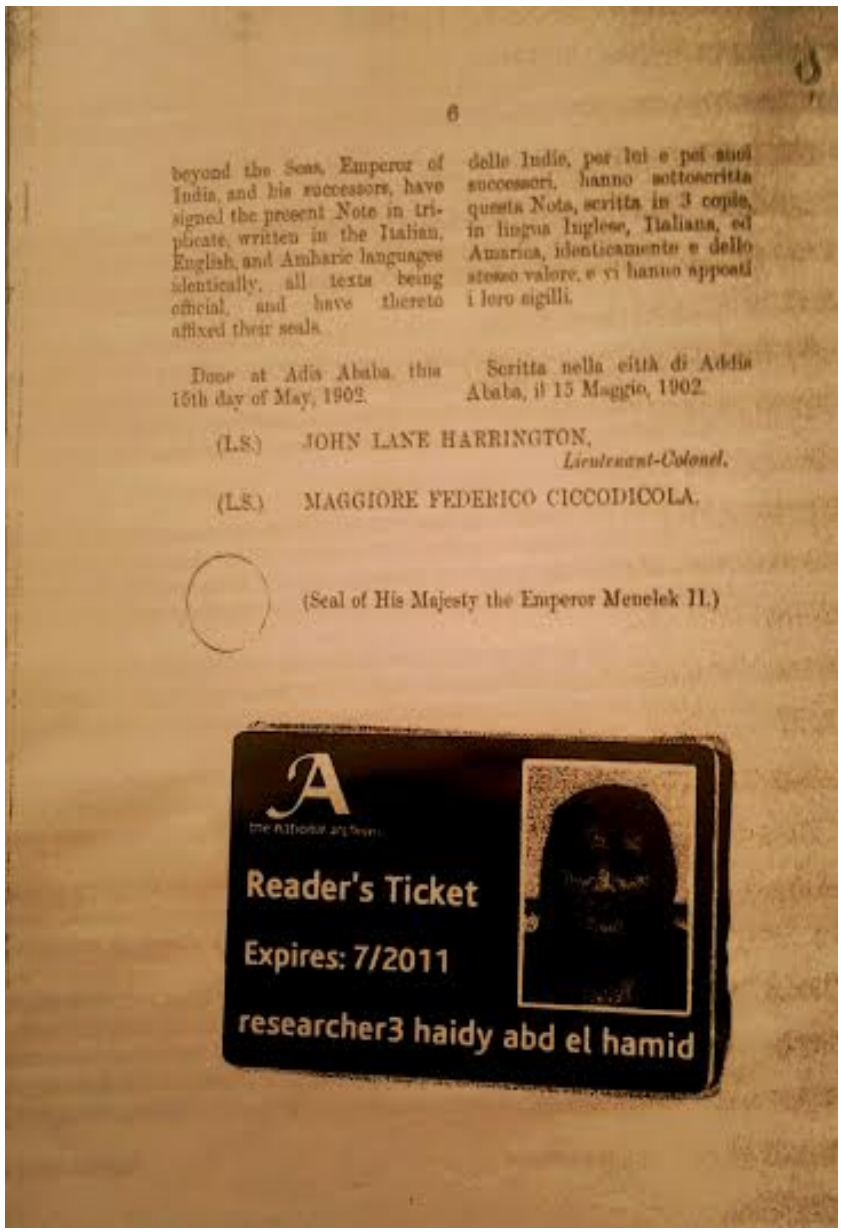

6

beyond the Seas, Emperor of India, and his successors, have signed the present Note in triplicate, written in the Italian, English, and Amharic languages identically, all texts being official, and have thereto affixed their seals.

Done at Adis Ababa, this 15th day of May, 1902.

(L.S.) JOHN LANE HARRINGTON,
Lieutenant-Colonel.

(L.S.) MAGGIORE FEDERICO CICCODICOLA.

(Seal of His Majesty the Emperor Menelek II.)

delle Indie, per lui e pei suoi successori, hanno sottoscritta questa Nota, scritta in 3 copie, in lingua Inglese, Italiana, ed Amarica, identicamente e dello stesso valore, e vi hanno apposti i loro sigilli.

Scritta nella città di Addis Ababa, il 15 Maggio, 1902.

Reader's Ticket
Expires: 7/2011
researcher3 haidy abd el hamid

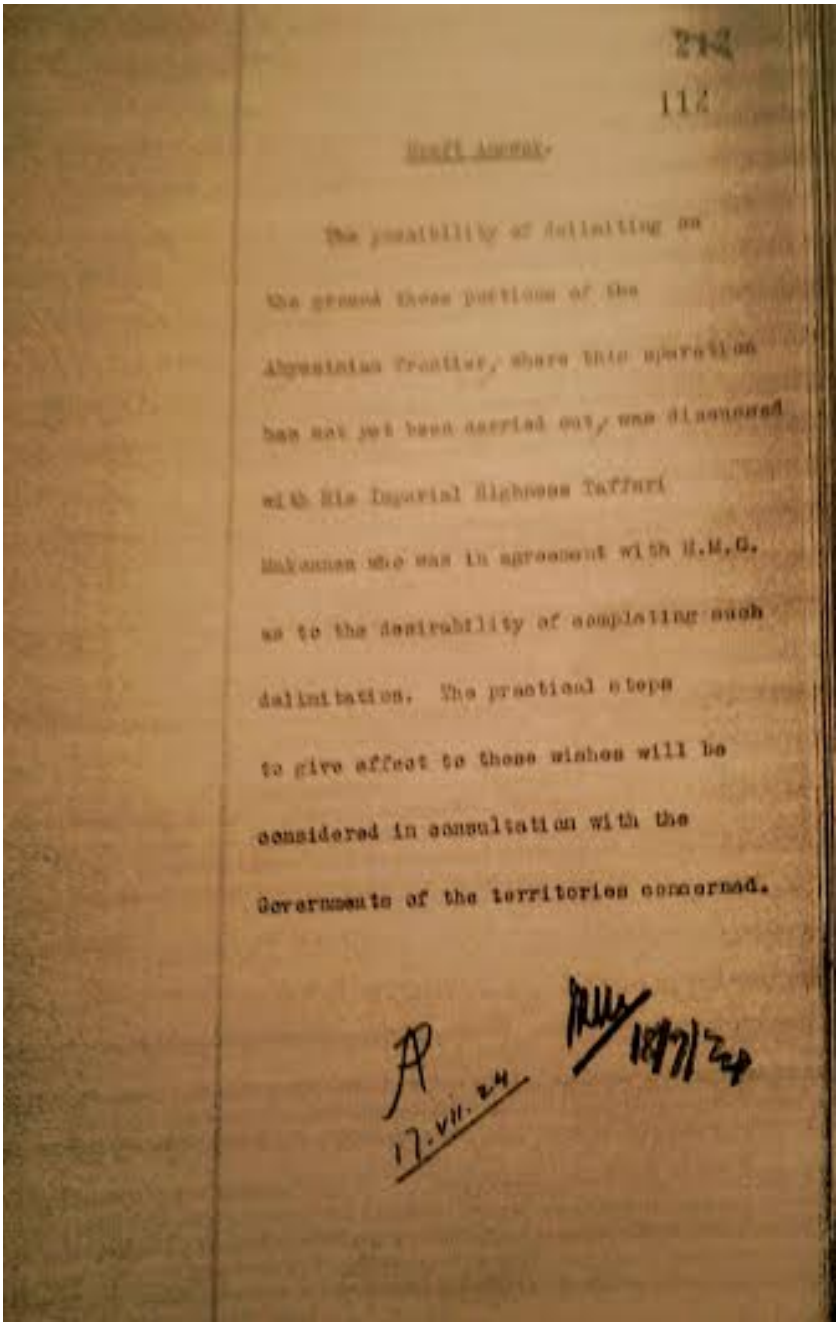

214

112

Draft Agreement

The possibility of delimiting on the ground those portions of the Abyssinian frontier, where this operation has not yet been carried out, was discussed with His Imperial Highness Taffari Makonnen who was in agreement with H.M.G. as to the desirability of completing such delimitation. The practical steps to give effect to these wishes will be considered in consultation with the Governments of the territories concerned.

A
17.VII.24

AEW 18/7/24

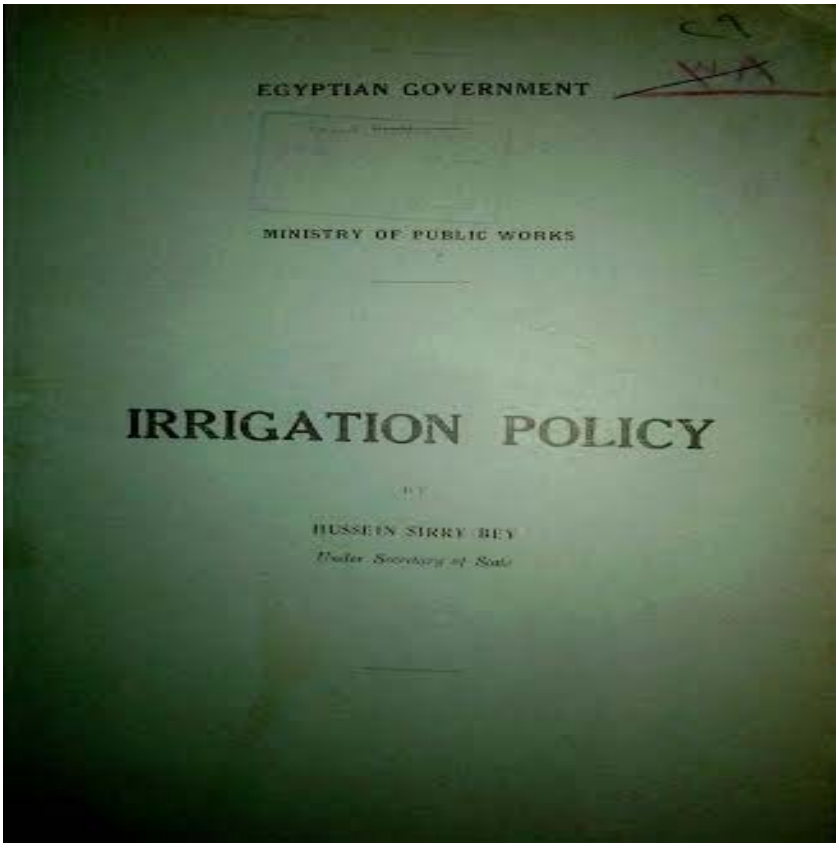

غلاف وثيقة وزير الأشغال العمومية المصرية حسين بك سري وهو خطاب مؤرخ في ٨ سبتمبر عام ١٩٣٥، أرسله للجانب الإثيوبي مستخدما فيه حق الفيتو الذي ضمنته لمصر اتفاقية ١٥ مايو ١٩٠٢

تقرير لجنة مياه النيل والذي ورد بصفحاته أدلة ثبوتية قطعية بحق الارتفاق المصري على مجرى النهر

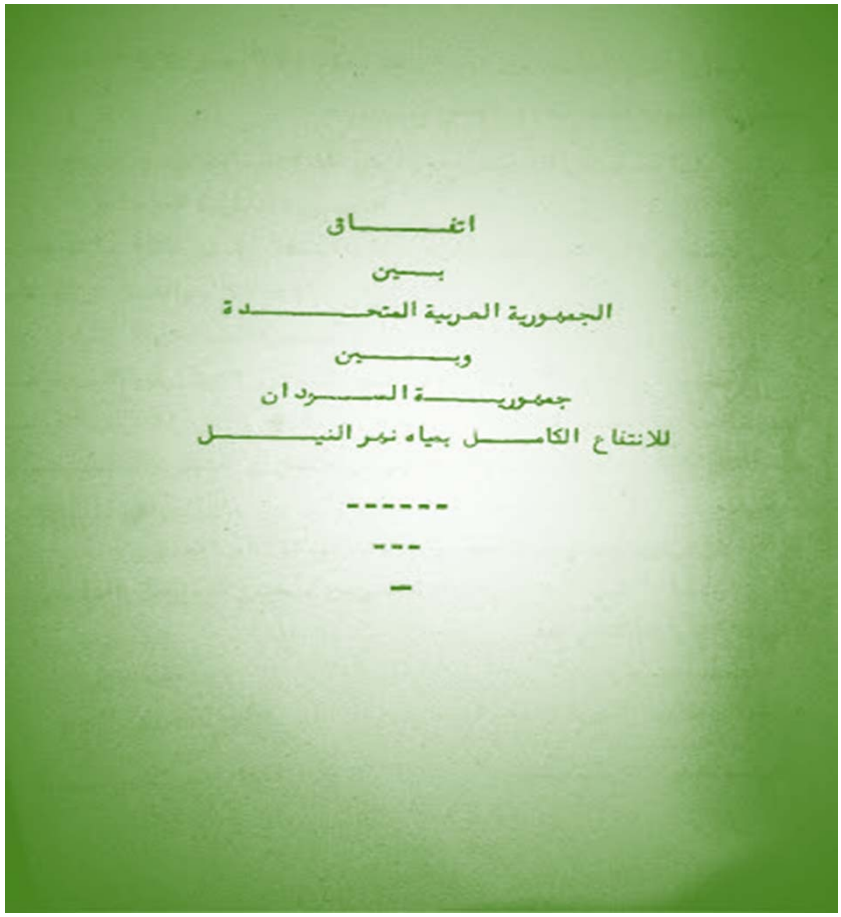

أصل غلاف اتفاق ١٩٥٩ بين مصر والسودان لتنظيم المياه بين الدولتي